

أولاً: المقالات البحثية

حدود القوة الإسرائيلية في الشرق الأوسط (المعطيات - المسارات - الاتجاهات)

وهو ما لم تشهده المنطقة بهذا القدر منذ حرب ١٩٧٣ ويكسر من حجم آثارها الجيوستراتيجية بعيدة المدى اتصالاً بميزان القوة الشاملة ومدى اتزانه / اختلاله.

أدت الحرب على غزة إلى الدخول في حرب على جنوب لبنان ثم إلى سوريا مؤخرًا لتراجع ملحوظ في قيمة القوة الناعمة (مقصدها إقناع الطرف الآخر برغبة تحقيق مصالحك الوطنية من خلال ارتباطه الثقافي / أو العقائدي) في مقابل القوة الصلبة (مقصدها إرغام الطرف الآخر لتحقيق مصالحك من خلال الضغط العسكري / أو الاقتصادي)، ومن ثم تراجع تلقائي في ثقل الدول التي تعتمد على المكون الناعم في علاقاتها مع الأطراف المرتكزة على المكون الصلب، وهو من المنتظر أن يتزايد مع دخول المنطقة في مرحلة من السيولة الأمنية وعدم الاستقرار.



لواء / طارق عبدالعظيم*

مقدمة

في ضوء انزلاق الشرق الأوسط في مرحلة جديدة من الحرب المفتوحة متعددة المسارح والأطراف باتت تهدف لإرساء وضع استراتيجي مغاير لما كان عليه الحال حيث يمكن اعتبار أنه مع استمرار العمليات العسكرية في غزة ثم لبنان وسوريا إضافة للنزاع الإيراني الإسرائيلي، حيث انتقل الصراع من الحرب المحدودة (تحديد نطاق الهدف ورقعة القتال والأسلحة المستخدمة) وصولاً إلى الحرب المفتوحة (تسخير مقدرات الدولة للمجهود العسكري واستجابة متسعة في الأهداف والأساليب والأسلحة)،

* رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، خبير متخصص في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

ثانياً: الأهداف الإسرائيلية

مثلت مجمل العمليات في الحرب الدائرة فرصة أمريكية/إسرائيلية مهمة اختيار الأنظمة القتالية الجديدة وتفتيحها وتطويرها، وفي صدارتها أنظمة القيادة والسيطرة، بشكل يصعب تكراره نظراً للانصهار السياسي/العسكري/الأمني الفريد بين الطرفين، ليظهر بذلك ليس فقط قدرات الأسلحة (مثلما في أوكرانيا)، ولكن كيفية توظيفها كجزء من منظومة قتالية متكاملة ومتطورة لإحداث وتعظيم الأثر العسكري المطلوب.

يظل هدف تجفيف منابع التهديدات هدفاً إسرائيلياً كبيراً وواضحاً ومهماً وينبغي التعامل معه وفق رؤية إسرائيلية وحسب ما يجري من تحركات راهنة على طول الجبهات التي تصنفها إسرائيل بالعدائية، وبالتالي فإن اتفاق المستويين السياسي والعسكري الإسرائيلي في الوقت الراهن على ضرورة انتهاء المخاطر التي تواجه الدولة بعمل عسكري غير مسبوق، وباستخدام كل الوسائل والطرق المتاحة والتي يعمل عليها الجيش الإسرائيلي ويصارع عنصر الوقت للوصول إليها، إلا أن الإشكالية الكبرى مرتبطة بالفعل بأن هذه الترتيبات الأمنية ستأخذ وقتاً طويلاً ممثداً ربما لسنوات قبل الوصول إلى هذا الأمر، وهو ما يؤكد على أن إسرائيل لن تتجح كما يتوهم المستويان العسكري والسياسي في القدرة على تحقيق المكاسب الاستراتيجية أو العسكرية بسهولة والانتقال إلى الوضع الآمن بالكامل في ظل ما يجري، فالمقاومة الفلسطينية لن تنتهي في قطاع غزة أو الضفة، كما أن الفصائل في العراق وسوريا واليمن أبعد من أن تلاحقها القوات الإسرائيلية على عكس ما يجري في الداخل الفلسطيني أو الجنوب اللبناني ولعل هذا يبرر ما جاء في المواجهة الإسرائيلية في سوريا بعد سقوط النظام السوري.

يمكن التأكيد إذاً أن إسرائيل ستعمل في مستواها العسكري والسياسي على توحيد رؤية المواجهات حيث لم تعد هناك نزاعات حقيقية داخل الحكومة بعد تدخل الوزير جديعون ساعر، وتوافق كل مكونات الائتلاف على العمل الحزبي

أولاً: معطيات القوة الإسرائيلية

ركزت إسرائيل حتى تاريخه على محاربة الوكلاء والتنظيمات القتالية من دون الدول (حماس، حزب الله، الحوثي)، اتساقاً مع سياسة "هايام" الإسرائيلية لإدارة التهديدات الأمنية ما بين الصدمات الاستراتيجية الكبرى (الحرب ما بين الحروب)، إلا أن الأساليب المستخدمة في هذه الحرب غير المتكافئة مع التنظيمات قد توسعت بشكل بات يتجاوز إدارة التهديد المباشر، وينطوي عمداً على رسائل واضحة لدول المنطقة وجيوشها النظامية.

من أبرز الدلائل لذلك العمليات الإسرائيلية ضد الحوثي وحزب الله ثم أحداث سوريا الذي يصعب تبرير جدواها دون تحليل هذا البعد، حيث أكدت إسرائيل من خلالها على إحكام قدرتها على القيادة والسيطرة مع فتح جبهات جديدة إذا لزم الأمر، وأن لها يدًا طويلة وقدرة متطورة لإسقاط القوة بعيداً عن حدودها من خلال سلاحها الجوي المدعوم بإمكانيات تزويد الوقود جواً (تتوافر في الشرق الأوسط لدى إسرائيل وقطر والإمارات والسعودية وتركيا)، كذلك أظهرت قدراتها في التطوير المستقل للأسلحة الأمريكية الحديثة (F35-1) وربطها بمراكز القيادة والسيطرة المتطورة، إضافة لدرجة أكبر على تحمل الخسائر البشرية وخوض حرب ممتدة (بدعم أمريكي اقتصادي وعسكري).

مع الإقرار بأن حجم الضربات الإسرائيلية وقوتها التدميرية وتطور الأسلحة "الأمريكية بالأساس" المستخدمة خاصة الجوية والصاروخية غير مسبوق، ويظهر غلبة تقليدية على معظم جيوش دول المنطقة اتساقاً مع التشريع الأمريكي حول ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل (QME)، إلا أن هذا ليس كفيلاً وحده بتغيير الخطوط العريضة لسياسات التسليح والتطوير العسكري لدول المنطقة المتعارف عليها والمستمرة (الدمج الفعال في المنظومة القتالية للعتاد الأكثر تطوراً، تنويع المصادر، تطوير وتصنيع محلي). يختلف الأمر بشكل جذري حين تناوله من منطلق التطور الهائل في مجال القيادة والسيطرة.

١٩٧٣ وأن ما خاضته إسرائيل من مواجهات سابقة وما زالت مع فصائل ومليشيات ولم تدخل حرباً حقيقية مع جبهة نظامية.

٤. أن إسرائيل لا تزال تحتل أراضي عربية بالقوة وأن استمرار وجودها كدولة مرتبط بتوظيف عنصر القوة العسكرية على الأرض بصرف النظر عن أدائها وتقييم عملياتها الاستراتيجية في الجبهات المناوئة.

٥. أن نظرية الأمن القومي الإسرائيلية التقليدية لم تعد كافية لحماية أمن إسرائيل ولهذا جرى ويجر تحديث الجيش الإسرائيلي ليكون جيشاً ذكياً قوامه ١٠٠ ألف جندي، ويعتمد على أحدث أنماط المواجهة والاعتماد على تكنولوجيا متقدمة وأنظمة دفاعية متقدمة بالتشارك مع الولايات المتحدة وعلى رأسها (حيثس ١، حيثس ٢، ومقلاع داوود، والسماء الحمراء، ومنظومة الليزر)، إضافة للسهم والقبة الحديدية الجاري تحديثها بتمويل أمريكي.

٦. إن القوة الإسرائيلية في مجال فوق التقليدي باتت عقيماً بالفعل حيث لم يعد لإسرائيل القدرة والإمكانية على استخدام السلاح النووي في أرض المواجهات ومن ثم فإن البديل وفقاً للرؤية الإسرائيلية الانتقال إلى تحديث بنية القوات المسلحة الإسرائيلية واستحداث خطط لتطوير الجيش الإسرائيلي مما أدى إلى تقدم إسرائيل في المكانة الاستراتيجية في جيوش العالم بصرف النظر عما تملكه إسرائيل من قدرات عسكرية على مستوى الكم أو النوع، ومن المتصور أن هذه الخطط سيجري تحديث إطارها بعد الحرب الراهنة على غزة.

٧. وجود يقين كامل لدى المؤسسة العسكرية بأن وضع إسرائيل كدولة في الإقليم مهدد وأن حرب غزة كشفت - بعمق - عن ضرورة استخدام القوة العسكرية وتنمية مقدراتها في مواجهة ما يجري تخوفاً من استهداف الوجود الإسرائيلي كدولة في الإقليم مما يتطلب الاعتماد على مقاربة توظيف القوة العسكرية المفردة في التعامل والحسم مع تطوير القدرات الإسرائيلية في مستويات مختلفة وهو الأمر الذي يفسر حصول إسرائيل على ثلاث صفقات سلاح أمريكية في إطار ما قد تواجهه إسرائيل من مخاطر في الفترة المقبلة، كما أنها تجري

بدون مناقفات سياسية ضيقة، كما استمرت الدعاوى للرئيس هرتسوغ في تبني مقاربة الحوار والمتوافقات الوطنية في هذا التوقيت التي تواجه فيه إسرائيل خطر البقاء كدولة في الإقليم. وبدأ الجيش الإسرائيلي في تنفيذ مخططات استراتيجية محددة في عمق الجبهات المناوئة، إضافة إلى أن توصيات وتقييمات أجهزة الاستخبارات تمضي في سياقها بدون أية تحفظات في ظل النجاحات الكبرى لهذه الأجهزة في تنفيذ سلسلة الاغتيالات الكبرى في حزب الله، ومن قبل في حركة حماس وبعض عناصر المقاومة الفلسطينية في الضفة، ما يؤكد على أن إسرائيل ستمضي في اتجاهاتها دون أن تواجه أية إشكاليات محددة بما في ذلك التنسيق مع الجانب الأمريكي في إطار غرفة القيادة المشتركة، ومن ثم لا توجد أية مناقفات من أي طرف يمكن أن يمثل تحدياً للتحرك الإسرائيلي الشامل الذي يركز على درء الخطر ومجابهته بالعمل العسكري، وفي ظل مساعي قادة الفرق العسكرية المتخصصة والتي تعمل على مسرح العمليات في لبنان وسوريا واليمن لتحقيق إنجازات حقيقية تحسب لهم خاصة ومن ثم فإن تصعيد العمل العسكري إلى أقصى درجاته سيكون وارداً ومستمرًا ولم تتم مراجعته من قبل أي مستوى في إسرائيل بعد أن أصبحت القوة العسكرية هي الخيار الأول والأخير لمواجهة أية مخاطر على حاضر ومستقبل إسرائيل في المنطقة بأكملها.

ثالثاً: محددات حاكمة

يجب النظر إلى تغول القوة العسكرية الإسرائيلية على سياسات إسرائيل في الإقليم انطلاقاً من عدة أمور أهمها ما يلي:

١. أن إسرائيل لديها وفرة قوة يجب أن تستخدم، وأنها في حالة تأهب عسكري دائم بالمنطقة بصرف النظر عن الأداء العسكري في جبهة غزة.
٢. أن إسرائيل قادرة على خوض العديد من المواجهات على أكثر من جبهة مع التقدير أن هذه الجبهات المناوئة تعمل في أطر محددة منضبطة وفي ظل قواعد اشتباك مستمرة لا تخرج عن إطارها.
٣. أن المواجهات التي تمت مع إيران تعد أول مواجهة مع جيش نظامي بعد مواجهات حرب أكتوبر مع مصر في



مستقبلية للحرب ما بعد الذكاء الاصطناعي مع أطراف
تفتقد لمفاهيم القيادة والسيطرة المتطورة و/أو تفتقر لقدرات
التصدي لها.

وقد أبرزت العمليات الإسرائيلية كذلك تعاضم القيمة
العسكرية لتعطيل/إعاقة القدرات القتالية للخصم بأساليب
متعددة بعضها هجومي (الاعتقالات) والآخر دفاعي (القبة
الحديدية بدعم عملياتي أمريكي) سعيًا لتحقيق فقدان الاتزان
العسكري للخصم، وبما لا يقل أهمية عن التفوق ميدانيًا من
خلال القدرة التدميرية، والأهم أنها تمكنت من خلال هذا
من إرباك المستوي السياسي وقدرات العدو على اتخاذ القرار
(ولو مرحليًا)، ومن هنا يُستنتج أن العنوان الرئيسي للتطور
في القدرات الإسرائيلية يكمن في إمكانياتها في مجال القيادة
والسيطرة بمفهومه الحديث والشامل والعمل بالتوازي على
تقويض قدرات الخصم في ذات المجال.

أكبر مراجعة لمهام وقدرات المجمع الصناعي العسكري
وإنتاجه ومدى تطوير المطلوب بعد الانكشاف الذي
جري في بنية وأداء الجيش الإسرائيلي وحاجته إلى مزيد
من التسليح النوعي برغم ما بذلته الدولة من مجهودات
بشأن تسليح الجيش الإسرائيلي طوال السنوات العشر
الأخيرة وجاءت على حساب التعليم والصحة.

رابعًا: تطورات مفصلية

أظهرت العمليات الإسرائيلية على الجبهات العربية "حتى
الآن" من غزة إلى لبنان وسوريا مؤخرًا (النوعية الخاصة،
والكمية التقليدية) خطط مركبة وبعيدة المدى تستند في
وضعها وتنفيذها لإمام متطور للمفاهيم الحديثة للقيادة
والسيطرة المشتركة ومتعددة المجالات (JADC₂/MDC₂)
ودمجها بشكل فعال في المنظومة القتالية، الأمر الذي
من شأنه تغيير موازين القوة بشكل ملحوظ في مواجهات

خامسًا: إشكاليات مطروحة

ارتباطًا بما سبق فإن تغول القوة العسكرية الإسرائيلية كما هو جارٍ في الحرب على غزة وأيا كان ما ستفضي إليه الأوضاع من ترتيبات ستطرح إشكالية رئيسة تمس الأمن القومي المصري وذلك على النحو التالي:

١. تكريس مفهوم استخدام القوة العسكرية في التعامل مع الجبهات المناوئة وستظل الجبهة المصرية أكبر مهدد للأمن القومي الإسرائيلي رغم استمرار الالتزام المصري بمعاهدة السلام وإن كانت المخالفات التي أقدمت عليها مصر بموافقة الحكومة الإسرائيلية قد تتغير في الفترة المقبلة حال وجود قوات إسرائيلية في ممر صلاح الدين أو فرض إسرائيل لإجراءات وتدابير أمنية محددة تهدد الأمن القومي المصري على المدى الطويل بصرف النظر عن أي توافق مصري إسرائيلي أمريكي قد يكون مطروحًا في الوقت الراهن وحرص البلدين على الإبقاء على قنوات التواصل عبر لجنة الاتصال المشتركة وغيرها من الإجراءات الراهنة والتي ستتغير بالفعل في حال بقاء القوات الإسرائيلية في غزة.

ليس إذا من المنتظر أن تسير المواجهات بشكل خطي وفقًا للتصورات الإسرائيلية/الأمريكية، فالحروب عامة، وغيرالمتكافئة خاصة، تحمل متغيرات غير محسوبة وردود أفعال غير متوقعة سبق وأن أفقدت إسرائيل والولايات المتحدة لمركز إترانها العسكري ومعه السياسي، لذا سيكون من المهم كذلك رصد ما توفره أنظمة القيادة والسيطرة الحديثة من إمكانيات للتجاوب مع هذه المتغيرات سعيًا لاستعادة المبادرة والاتزان العسكريين.

جدير بالذكر أن دفع إيران الحثيث لمواصلة مساعيها لامتلاك سلاح نووي يأتي في الأساس لمجابهة تطور إسرائيل في مجال القيادة والسيطرة على ساحة المعركة وما أحدثه من فعاليتها التقليدية وما صاحبه من إضعاف للمستوى السياسي الإيراني، حيث تشير التقديرات إلى أن السلاح النووي بات بوليصه التأمين الضرورية للحفاظ على النظام السياسي لإيران، والتي تمكنت إسرائيل من كشفه نتيجة عملياتها سواء بالأراضي الإيرانية أو ضد وكلاء إيران بالمنطقة لا سيما وأن شرعية هذا النظام ترتبط بالبعدين العقائدي والعسكري.





تأثيراته مع ملاحظة أن أغلب الدول الأوروبية ستشهد انتخابات تشريعية في العام المقبل ٢٠٢٥، وهو ما ينبغي لمصر استثماره.

سادسًا: مسار الترتيبات الأمنية والاستراتيجية

لا تزال إسرائيل تصارع الوقت لإدخال الترتيبات الأمنية والاستراتيجية التي تقوم بها في جنوب لبنان وقطاع غزة حيز التنفيذ، والسؤال أي جبهة تحظي بالاهتمام والتعجيل؟ فالواضح أن إسرائيل لا تزال تتعثر في قطاع غزة برغم ما قامت به من فرض استراتيجية الأمر الواقع، والانتقال تدريجيًا إلى إدارة مدنية للقطاع بعد تعيين حاكم مدني، والاستمرار في احتلال الممرات (صلاح الدين - نتساريم - ديفيد)، والتحول تدريجيًا إلى فصل شمال القطاع عن جنوبه عبر تنفيذ مخطط الجنرالات الكبار في إقامة مناطق معقمة بصورة شبه كاملة لا وجود فيها للفلسطينيين بصرف النظر عن انتمائهم لحماس أو الجهاد، وهو المخطط التي تعمل عليه كل قطاعات الدولة باعتباره مشروعًا كاملًا، ويعمل في اتجاهات محددة وفق تصور استباقي وضعه الجنرال «جيورا إيلاند» رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق.

وفي المقابل لا تزال إسرائيل ترتب خياراتها في الجنوب اللبناني، حيث تسعى لفصل قرى الجنوب، والتعامل المباشر مع معاقل حزب الله في إطار خطة تدريجية ربما ستأخذ عدة أشهر قبل الحكم على إمكانية نجاحها مما يتجاوز العمل على تعديل القرار (١٧٠١)، ويضع كل الخيارات الأخرى في دائرة محددة، وبما لا يخرج عن الأطر الموضوعية بشأن إتمام الترتيبات الأمنية فيما وراء الليطاني، وتجاوز موضوع إقامة المنطقة العازلة.

والرسالة هنا؛ أن الترتيبات الأمنية التي تعمل عليها إسرائيل في الجبهتين يمضيان معًا وفي ظل ضوابط استراتيجية متعارف عليها، وتعمل في مساحات آمنة من الخيارات والمحددات، لكن الإشكالية التي تواجه الجيش الإسرائيلي أنه لم تعد هناك أولوية أمنية حقيقية يمكن التحرك من خلالها؛ فرئيس الوزراء نتتياهو يتحدث بالفعل عن سبع جبهات كاملة يجب على إسرائيل التعامل معها ووفق محددات يمكن التعامل معها بجدية.

٢. انتقال إسرائيل إلى مرحلة أخرى من فرض الترتيبات الأمنية بالتنسيق الغربي والأمريكي وهو ما يجب الانتباه له خاصة أن هذه الترتيبات قد تفرض على مصر واقعا سياسيًا وأمنيًا واستراتيجيًا محددًا يتطلب إعادة النظر في بعض بنود البروتوكول الأمني أو الانخراط في إجراءات أمنية محددة من جانب واحد مما سيؤدي إلى المزيد من التباين في التعامل المصري تجاه إسرائيل رغم الحرص على الاستمرار في مسار السلام والتهدة والتي تتبعه مصر في إطار توجهاتها بالمنطقة.

٣. إن حصول إسرائيل على الدعم الغربي كما اتضح من مسار المواجهة الإيرانية الإسرائيلية أياً كان توصيفها سيؤدي إلى مزيد من الترابط الغربي الإسرائيلي وهو ما ستكرس مضمونه إسرائيل بل وستعمل على فرضه باعتبار أن إسرائيل باتت تتعامل مع منظومة معادية تمامًا وأن الجبهات المناوئة تريد تدمير إسرائيل بالمنطقة، الأمر الذي سيتطلب تغييرًا في مقاربات التعامل واستعادة قدرة الردع والمجابهة والحسم وعدم الاتجاه إلى السلام أو التعاون الإقليمي، مما سيؤثر على مناخ التطبيع المخطط لها مع دول مثل السعودية وسيقلل من الاندفاع الإسرائيلي نحو تفعيل اتفاقيات السلام مع الدول العربية في ظل هذه البيئة المعادية والتي ستتطلب المزيد من توظيف القوة وخياراتها والاتجاه إلى فرض الخيارات العسكرية على حساب الخيارات السياسية بصرف النظر عن أية سياسات مطروحة وفي إطار استثمار الدعم الغربي لإسرائيل وهو ما يجب وضعه في الاعتبار مصريًا بأن التعامل مع إسرائيل ليس كدولة والتركيز على الدعم الغربي / الأمريكي ومن ثم ستختلف أي مقارنة في التعامل مع إسرائيل في أي مواجهة قد تُجرى على المدى الطويل بين مصر وإسرائيل وهو ما يجب وضعه في الحساب له جيدا.

٤. إن اتجاهات السياسة الإسرائيلية لتكريس الحصول على قوة الدعم الغربية مرتبطة بالعمل مع الأطراف الأوروبية الداعمة لإسرائيل رغم تباين الرؤى في دعم إسرائيل كمواقف حكومية رسمية وبين الجمهور الأوروبي الذي ينظر إلى ما يجري في غزة والإقليم من منطلقات إنسانية وليست سياسية، ومن ثم لا يجب التعويل على

الأمنية والاستراتيجية في قطاع غزة ومرورًا بما جرى في التدخل الراهن في سوريا، بل ستكون مرتبطة بما تعمل عليه حكومة نتياهو، وتقع الجمهور الإسرائيلي بقدرة الدولة على الردع، وعدم العودة إلى أية تهديدات من أي نوع. إن الإشكالية الكبرى التي تتحرك فيها إسرائيل ليس استعادة المحتجزين بل القضية المهمة بقاء الدولة، وإعادة تحصينها بما يمكن أن يتم من خلال استخدام القوة، والردع الجديد الذي يمكن أن يحقق لإسرائيل أمنها ويقف في مواجهة أية تحديات محتملة، فالهدف الراهن لإسرائيل عدم عودة خطر أية فصائل مجددًا، ولو تطلب الأمر الاستمرار في الحرب لأشهر ممتدة. فالجرب الخاطفة التي كانت تعمل عليها إسرائيل لم يعد لها وجود بالفعل، وإلى حين تحقق إسرائيل مخططاتها لن يكون هناك أية أولوية إلا للأمن، واستقرار إسرائيل في المديين المتوسط والطويل الأجل.

١. الحالة اللبنانية

وافقت إسرائيل ولبنان، على اتفاق لوقف إطلاق النار مع حزب الله بوساطة الولايات المتحدة، من شأنه أن ينهي ما يقرب من ١٤ شهرًا من القتال المرتبط بالحرب في قطاع غزة، بموجب الاتفاق، ينسحب الجنود الإسرائيليون من لبنان ويسحب حزب الله مقاتليه وأسلحته شمال نهر الليطاني - الذي يقع على بعد حوالي ٣٠ كيلومترًا من حدود لبنان مع إسرائيل وسيتم استبدال مقاتلي حزب الله في تلك المنطقة بقوات من الجيش اللبناني ومن بين تفاصيل الاتفاق وقف إطلاق النار المتبادل وعدم وجود منطقة عازلة تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان.

ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط على توقيع الاتفاق، وما سيلبي من خطوات وذلك على النحو التالي:

أ. أن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه لم يتم في مجلس الأمن الدولي، وإنما من خلال جهد أمريكي فرنسي، كما أن البنود السرية حول وقف إطلاق النار في لبنان تتضمن تفاهمًا إسرائيليًا أمريكيًا، يمنح إسرائيل حق حرية الحركة والتدخل، إذا ما لم يقم الجيش اللبناني واليونيفيل ولجنة الرقابة الدولية الثلاثية المشتركة بواجباتهم.

وبالتالي فإن المحدد الرئيسي التي ستعمل عليه إسرائيل من الآن فصاعدا استمرار مخططاتها في قطاع غزة مع عدم التعجل في نقل مهام بعض الملفات اليومية وإدارة القطاع لطرف آخر، وبالتشارك كما كانت تدعو طوال الأشهر الأخيرة، وتلخصت في فكرة تشكيل قوى متعددة الجنسيات تدخلها أطراف عربية، وقد أبدت بالفعل بعض الدول موافقتها على هذا الأمر، وبما يعكس بالفعل مقاربة محددة، لكن في الوقت الراهن تجاوزت إسرائيل طرح هذه الأمور، وربما تم تأجيلها من المستوى السياسي لإعادة تنفيذ مخطط الترانسفير، ولو جزئيًا مع الدعوة لهجرات طوعية من سكان القطاع للخارج في إطار سيناريو يؤكد على عدم صلاحية القطاع للسكن مع استئناف سياسة الاستيطان داخل القطاع عبر منظمات صهيونية، وهو مخطط يحظى بقبول عام في إسرائيل خاصة وأنه قد عقد مؤتمر موسع في إسرائيل مؤخرًا لإقرار استراتيجية الاستيطان .

في المقابل؛ فإن ما تم مع حزب الله، وتوسيع دائرة المواجهة ومحاصرته باستراتيجية تطويق وتصفية عناصر الحزب القيادية والتعامل مع رؤوس الحزب والانطلاق إلى تنفيذ استراتيجية حرق الأرض، والعمل على نزع سلاح حزب الله فعليًا ما يؤكد على مخطط إسرائيلي يتجاوز ما كان موجودًا بعد حرب ٢٠٠٦، ويؤكد أن إسرائيل ماضية في إطار تحييد جبهة الشمال بصورة كبيرة في الفترة المقبلة.

المتوقع أنه لن يتم نزع سلاح الحزب لكن تدمير البنية العسكرية للحزب خطوة مهمة وتأتي على رأس الأولويات، والوصول إلى معازل الحزب ومخازن سلاحه في سوريا على رأس الأولويات المطروحة في العملية العسكرية الراهنة، ولعل استخدام إسرائيل للقوة المفرطة بصورة لافتة ما يؤكد أن إسرائيل تريد حسم المواجهات مبكرًا، وإن استمرت حالة المقاومة من الحزب في ظل حالة من الانقسام والارتباك الواضحة في الحزب بعد تصفية قادته الكبار، والتي لن يصلح معها بالفعل اختيار قيادة جماعية لإدارة الأوضاع في الحزب مثلما جرى أيضًا في حركة حماس.

يمكن التأكيد إذا على أن الخيارات الرئيسة امام إسرائيل لن تكون الترجيح بين جبهة الشمال، أو إقرار الترتيبات



د. قد يلتزم حزب الله بعدم نشر أسلحته جنوبي نهر الليطاني، لكن ذلك لا يمنعه من تعزيز قدراته شمالي النهر، لكن ليس بالقوة الكافية التي تمكنه من تهديد إسرائيل لا سيما مع سقوط النظام السوري، ومن ثم انقطاع إمدادات السلاح الإيرانية من سوريا، فضلاً عن انكشاف الحزب أمام إسرائيل لا سيما بعد إحكام سيطرتها على جبل الشيخ في الجولان السوري المحتل ما يتيح له تشديد الرقابة على أنشطة حزب الله، وهو ما أقر به نعيم قاسم - الأمين العام الجديد لحزب الله - في تصريحاته الأخيرة. وأن اتفاق إيراني أمريكي ينص على تسليم سلاح حزب الله للجانب الإيراني، وليس إلى الجيش اللبناني، كما أنه قد تكون إيران طرفاً في اللجنة الدولية المشتركة المؤلفة من الجيش اللبناني والقيادة الوسطى في الجيش الأمريكي والجيش الإسرائيلي.

ه. يعد سقوط النظام السوري مؤخرًا فرصة حاسمة تستثمرها إسرائيل في إضعاف البنية العسكرية لحزب الله،

ب. نص الاتفاق على وقف إطلاق النار المتبادل، وعدم وجود منطقة عازلة، تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان، وستحافظ القوات الإسرائيلية، على وجودها في لبنان، لمدة تصل إلى ٦٠ يومًا، وستشرف الحكومة اللبنانية على شراء وإنتاج الأسلحة في البلاد، حيث يحل جيشها محل الجيش الإسرائيلي.

ج. أن صمود اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان مرهون بتطبيق شروط أساسية، أبرزها تصفية المنظمات المسلحة كما ورد في الاتفاق، وعلى رأسها حزب الله، وفرض سيطرة الدولة اللبنانية الكاملة وهو أمر صعب في ظل عدم قدرة الدولة اللبنانية على تحقيق ذلك نظرًا لعدم جاهزية الجيش لضبط الحدود، وضعف قدرته على منع تدفق الأسلحة من سوريا إلى لبنان كما أن المشكلة الأساسية ليست في صمود الاتفاق، بل في قدرة حزب الله على إعادة تسليح نفسه رغم الالتزام بالاتفاق.



بالنسبة لحزب الله:

واجه حزب الله تحديات ومخاطر كبيرة، خاصة على مستوى الجبهة الداخلية، مع ما تعرض لبنان من عمليات عسكرية أضرت بالبنية الأساسية، ولعل أبرز تلك التحديات:

إعادة إضفاء الشرعية على أسلحته، باعتباره هي الوسيلة الوحيدة التي يملكها لبنان لمواجهة إسرائيل، ومن ثم سوف يدفع الحكومة اللبنانية المقبلة إلى إعادة إضفاء الشرعية على حيازته للأسلحة العسكرية من خلال تبني نفس العبارة المحملة التي ظهرت في البيانات الوزارية السابقة وهي أن أمن لبنان يعتمد على "الجيش والشعب والمقاومة".

إعادة هيكلة نظامه المالي، الذي دُمّر الكثير منه خلال الحرب، بل يأمل الحزب -على أقل تقدير- في تغطية مدفوعات التعويضات لأعضائه وأسره وغيرهم من الداعمين الأساسيين. تقييم نطاق خسائره العسكرية ومحاولة إعادة تسليح نفسه.

وهو ما يعني وجود خروقات عدة لاتفاق الهدنة، وقد بلغت الخروقات الإسرائيلية منذ توقيع الاتفاق حتى الآن "٢٢٧" خرقاً تستهدف مقرات ومقدرات حزب الله على كافة الأراضي اللبنانية.

وقد ارتبط التوصل لاتفاق بن حزب الله وإسرائيل بعدة عوامل:

بالنسبة لإسرائيل:

أ. استراحة القوات الإسرائيلية في الاحتياط، التي استنزفت بين لبنان وغزة على مدار عام كامل، والحاجة إلى التزود بالذخيرة.

ب. ارتفاع العجز في الميزانية إلى نحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ ما دفع وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى إلى خفض تصنيف إسرائيل هذا العام.

ج. الفصل بين غزة ولبنان، وقطع العلاقة بين الساحتين، وإبقاء حماس بمفردها في المعركة، مع مضاعفة الضغط العسكري، وإرسال قوات إلى غزة، وبالتالي فتح أفق لصفقة تعيد الأسرى وهو ما أشار إليه الرئيس بايدن بالعمل مع الشركاء مصر وقطر وتركيا.





ككل وسيترك سقوط النظام السوري سوريا في حالة من الفراغ السياسي، حيث تعاني مؤسسات الدولة من تآكل كبير بفعل الحرب المستمرة منذ أكثر من عقد وسيطرة المعارضة المسلحة على الدولة وبالتأكيد توجد مخاوف من جود قوى إقليمية متنافسة على الأرض السورية حيث يوجد احتمالاً لتصاعد المواجهات إلى حرب إقليمية واسعة، سيكون الشعب السوري الخاسر الأكبر في هذا السيناريو، إذ يُحتمل أن تستمر الصراعات لعقود طويلة وممتدة بالفعل .

تجدر الإشارة إلى أنه ليست كل الفصائل المسلحة المعارضة في سوريا إرهابية إذ إن ذلك ينطبق فقط على هيئة تحرير الشام التي هي جبهة النصر سابقاً ويرأسها أبو محمد الجولاني الذي كان من كوادر تنظيم القاعدة وداعش أيضاً إذ شارك شخصياً في القتال ضد القوات الأمريكية في العراق كما لن يسمح لا إقليمياً ولا دولياً بان تتولي هيئة تحرير الشام المصنفة دولياً كجماعة إرهابية التي يرأسها أبو محمد الجولاني بتولي زمام الأمور في سوريا، ومن غير المستبعد أن نشهد مصادمات بين الفصائل العسكرية المعارضة والتي وإن كانت قد نجحت في إسقاط نظام بشار إلا أنها غير متجانسة في ظل الاختلافات الجوهرية فيما بينها خاصة بين هيئة تحرير الشام وبين الجيش الوطني السوري المعارض المدعوم من تركيا .

وما يزيد الوضع تعقيداً، هو عدم امتلاك الطرفين الداعمين الرئيسيين لدمشق، موسكو وطهران، هوامش مناورة كبيرة. فالجيش الروسي يركّز على الحرب في أوكرانيا بينما إيران والجماعات التابعة لها وعلى رأسها حزب الله، خرجت ضعيفة من المواجهة الأخيرة مع إسرائيل.

كما أن العلاقات الروسية - الإيرانية لا تسودها الثقة المطلقة على الدوام فرغم تلاقي المصالح، فقد يحصل تشكيك، لا، بل ريبة وقد تضاف إلى ضغوط الفصائل المسلحة عاجلاً أم آجلاً، ضغوط تنظيم داعش.

لا يجب في هذه المرحلة التسرع في التوصل لاستنتاجات تقضي بأن سوريا معرضة للتقسيم أو التحول لدويلات، كما لا يجب التسرع في تفسير ما حدث على أنه مؤامرة إسرائيلية أمريكية، إذ إن نظام بشار هو المسئول الأول عما

العمل على القضاء على أي مظاهر للسخط داخل المجتمع الشيعي اللبناني، لا سيما مع بروز أصوات سياسية متعددة في لبنان، تتهم الحزب بأنه جر البلاد إلى حافة الهاوية. فقد تجاوزت الخسائر اللبنانية - وفق بعض التقديرات - ٥ مليارات دولار، في وقت يعاني فيه لبنان من أزمة اقتصادية كبيرة. كما بلغت تكلفة الأضرار التي لحقت بالمساكن في لبنان بنحو ٢,٨ مليار دولار مع تدمير أكثر من ٩٩ ألف وحدة سكنية جزئياً أو كلياً وألحق الجيش الإسرائيلي أيضاً أضراراً واسعة النطاق في قرى وبلدات في سهل البقاع وجنوب لبنان، وهما منطقتان يسيطر عليهما حزب الله.

التأثير على الانتخابات الرئاسية، حيث كان حزب الله يعتمد على نتائج هذه الحرب كورقة لفرض مرشحها في الانتخابات الرئاسية التي من المقرر إجراؤها في البرلمان في ٩ من يناير ٢٠٢٥ على القوى اللبنانية الأخرى، ومن ثم في حالة استمرار الحرب ستتهار الحاضنة الشعبية للحزب ومن ثم ضعف التأثير على الانتخابات الرئاسية.

٢. الحالة السورية

سيؤدي سقوط النظام السوري إلى تداعيات كبيرة على النظام الإقليمي العربي وعلى النطاق الاستراتيجي العربي، حيث منح سقوط حمص مقاتلي المعارضة السيطرة على قلب سوريا الاستراتيجي ومفترق طرق رئيسي، مما أدى إلى فصل دمشق عن المنطقة الساحلية التي تعد معقل الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الأسد حيث يوجد للجانب الروسي قاعدة بحرية وأخرى جوية، ويعتبر الاستيلاء على حمص هو أيضاً رمزاً قوياً لعودة قلبت الموازين لحركة المعارضة المسلحة في الصراع المستمر منذ ١٣ عاماً وحرر مقاتلو الفصائل آلاف المعتقلين من سجن المدينة مما فتح الباب أمام سقوط دمشق .

وستدخل سوريا والمنطقة مرحلة غير مسبوقة من التغيرات السياسية والجيوسياسية. وبينما تسيطر فصائل مسلحة، بعضها ذوي أيديولوجيات متطرفة، على المشهد السوري، وتتحرك إسرائيل على الحدود، تبدو التحديات والمخاطر متعددة، ليس فقط على سوريا بل على جيرانها والمنطقة

وبدأت الحكومة الانتقالية الجديدة في سوريا بالعمل على استقبال الفارين من الخدمة الإلزامية والمنشقين عن النظام السوري قبل سقوطه، لتسوية أوضاعهم ومنحهم هوية حماية مؤقتة، يستطيعون من خلالها التنقل داخل محافظتهم، حتى لا يتم التعرض لهم بسبب عدم حصولهم على وثائق رسمية شخصية وبما يشير إلى سرعة التحرك في اتجاه نقل رسائل إلى الخارج بجدية التصريحات المنسوبة للقيادات السورية الجديدة.

وأطلق مبعوث الأمم المتحدة لدي سوريا، «جير بيدرسون»، تصريحات إيجابية بشأن ما يجري بسوريا، حيث اعتبر أن هيئة تحرير الشام التي قادت الهجوم الذي أدى إلى سقوط النظام السوري أرسلت حتى الآن رسائل إيجابية إلى الشعب السوري (رأى أبو محمد الجولاني، قائد هيئة تحرير الشام التي شنت وفصائل حليفة هجوماً أطاح بالنظام السوري، أن الشعب السوري منهك نتيجة أعوام النزاع، وأن البلاد لن تشهد حرباً أخرى).

إن الضربات الإسرائيلية على سوريا، وتوسيع نطاق الاحتلال، ولو بذرائع التحسب من مفاجآت وضع غامض جديد وسيناريوهات مجهولة، فلن يكون لها إلا تأثير عكسي يعقد نجاح المرحلة الجديدة ويقوي حجج أعداء سوريا والراغبين في إفشال أي تحول.

آلت إليه الأوضاع في البلاد خاصة مع الحديث المكرر بأن سوريا ستقسم في الشمال تسيطر عليها فصائل المعارضة المدعومة من تركيا ومنطقة في الشرق تحت سيطرة الأكراد وجيوب إيرانية في دمشق وحمص، تدعمها ميليشيات موالية وسيطرة إسرائيلية على مناطق الجولان ومناطق التماس المجاورة لها وفي إطار النطاقات الاستراتيجية.

إن التحرك المأمول إقليمياً ودولياً يجب أن يركز في هذه المرحلة على محاوله تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤ الصادر في ١٨ ديسمبر ٢٠١٥، المعطل تنفيذه منذ ٩ سنوات، والذي دعا إلى إجراء انتخابات برعاية الأمم المتحدة وتشكيل حكومة انتقالية والتحرك نحو تحقيق الانتقال السياسي الذي يهدف إلى إنهاء الصراع في سوريا.

في هذا المستوى تم التأكيد من قبل إدارة الشؤون السياسية في سوريا على أن سوريا تحتاج إلى جهود جميع أبنائها في الفترة المقبلة وأن الثورة فيها كوادر كثيرة ولن نتجاهل الخبرات التي كانت موجودة في السابق، مع عدم القبول بسوريا مقسمة وعلى الجميع أن يهيئ نفسه للتغيير الذي حدث كما لن يكون هناك مجال لحمل السلاح خارج نطاق الدولة.





هـ. إحكام السيطرة على جبل الشيخ يمنحها إشرافاً استراتيجياً على ٤ دول عربية وهي سوريا، حيث يبعد فقط عن العاصمة دمشق ٤٧ كم فقط، ولبنان، وفلسطين، والأردن. علاوة على ذلك، تغذي ينابيع المياه القادمة منه ثلاثة أنهار كبرى في تلك الدول وهي أنهار: الحصباني في لبنان، وبانياس في فلسطين، واللدان في الأردن، ومن ثم التحكم في منابع المياه التي تصل لتلك الدول.

خاتمة

كدروس مستفادة أولية ومع أهمية التركيز على تطوير واستيعاب أحدث المفاهيم الممكنة للقيادة والسيطرة ودمجها المفيد بالمنظومة القتالية لدول المنبثقة الراغبة في عدم اختلال ميزان القوة لصالح إسرائيل، تظهر مجموعة من التدابير الإضافية الداعمة لتحقيق ذلك لعل من أبرزها، دمج مفهوم اللامركزية في العمليات، وزيادة الازدواجية في مسارات وآليات القيادة والسيطرة، وتقليل مستويات وخطوات اتخاذ القرار، ووضع وتعميم خطط تلقائية التفعيل، فضلا عن ضرورة تطوير الصناعة المحلية العربية في مجال أنظمة الاتصالات وصولاً لشبكات مستقلة ومؤمنة.

لعل من أهم فوائد الحرب الدائرة إقليمياً بنطاقها المفتوح كشفها عن العقائد والقدرات والخطط العسكرية الإسرائيلية على كافة المستويات السياسية والتكتيكية والعملياتية والاستراتيجية، وهو ما يمثل حالة نادرة، لم تتح بهذا القدر منذ حوالي نصف قرن للقيام بدراسات مشتركة معمقة تهدف لاستخلاص التدابير الواجب اتباعها وطنياً لمجابهة تلك القدرات وموازنتها بالشكل الذي يحافظ على استدامة أمن مصر القومي وسط المتغيرات الإقليمية في موازين القوة الشاملة، لاسيماً تقسيم الاختلاف النوعي في الأثر الميداني للأسلحة التقليدية المستخدمة حينما يتم توظيفها تحت مظلات القيادة والسيطرة الحديثة.

من الواضح أن قيام إيران بفتح قناة مباشرة مع القيادة الجديدة في سوريا يستهدف منع مسار عدائي بين البلدين، فيما يبدو وأنها محاولة من جانب إيران للحفاظ على دور لها في سوريا الجديدة، برغم المحاولات الأمريكية الإسرائيلية الجارية لإبعادها في أية ترتيبات قادمة وقد توغلت القوات الإسرائيلية حتى ٢٥ كيلومتراً جنوب غربي دمشق.

في هذا السياق؛ بدأت إسرائيل - مع سقوط نظام الرئيس بشار الأسد - التحرك على محاور عدة داخل الأراضي السورية. حيث قامت بتدمير كافة الأصول العسكرية البحرية السورية، إلى جانب شن الطيران الإسرائيلي ما يقرب من ٣٥٠ غارة نتج عنها تدمير سلاح الجوي السوري، فضلاً عن ٨٥٪ من أسلحة الدفاع الجوي السورية، كما قامت الدبابات الإسرائيلية باحتلال المنطقة العازلة بين الأراضي السورية ومنطقة الجولان السوري المحتل، فضلاً عن إحكام قبضتها على جبل الشيخ ذا الأهمية الاستراتيجية وأصبحت على مسافة ٢٥ كم من العاصمة السورية دمشق عند بلدة بلدة بقعسم. كما بدأ الجيش الإسرائيلي في تهجير أهالي قرى الحميدية والحريّة وأم باطنة والقنيطرة في الجنوب السوري.

ولعل أبرز الدوافع الإسرائيلية:

- أ. تدمير ما تبقى من الوجود العسكري لكل من إيران وحزب الله خاصة في الجنوب السوري ومن ثم إبعاد الخطر الإيراني الداهم على حدودها.
- ب. حرمان الفصائل المسلحة من امتلاك أسلحة الجيش السوري ما يشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي، وعلى الرغم من البراغماتية والمرونة التي يبديها الجولاني من عدم رغبته في مواجهة إسرائيل، فإن خلفيته الجهادية تضع شكوكاً حول نواياه الحقيقية.
- ج. قد يشكل الوجود الإسرائيلي في سوريا نقطة انطلاق مستقبلاً في حالة تقسيم سوريا، ومن ثم لا بد من وجود موضع تستثمر فيه إسرائيل.
- د. تأمين المواقع العسكرية والمستوطنات المحاذية للأراضي السورية في القنيطرة ودرعا من خلال إنشاء منطقة عازلة في المناطق السورية الاستراتيجية القريبة، التي تعطي إشرافاً معلوماتياً عاليًا.